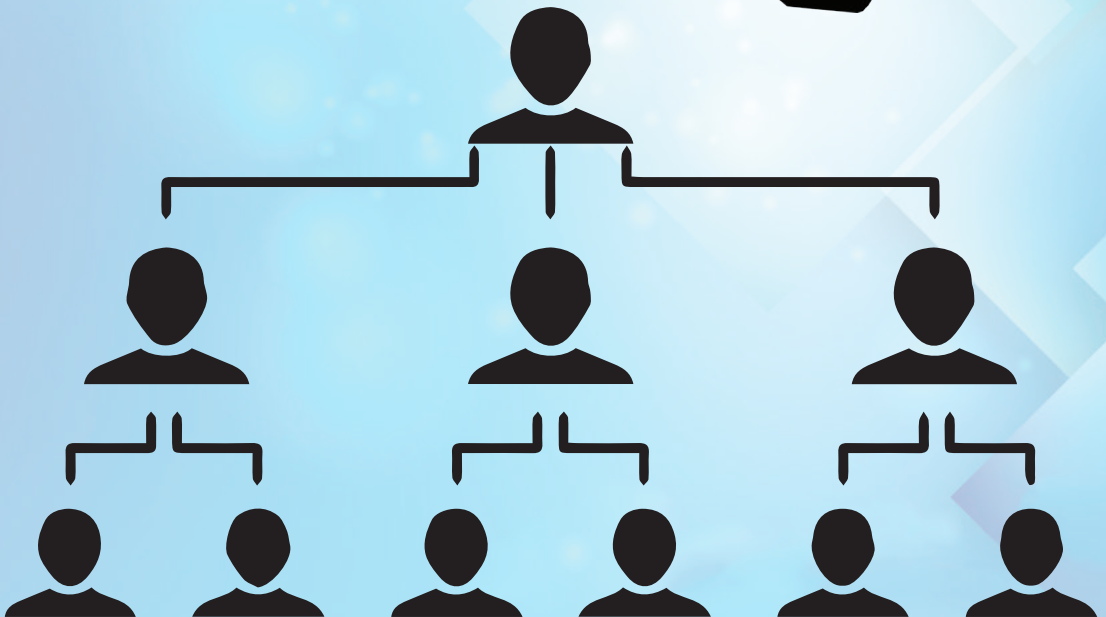




مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العلاقة بين الثقافة السياسية واللامركزية في العراق

أ.د. عبد الجبار أحمد عبد الله



عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تممّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

العلاقة بين الثقافة السياسية واللامركزية في العراق

أ.د. عبد الجبار احمد عبد الله *

ملخص البحث

على الرغم من مضي عقد وثّيف من السنين على تجربة اللامركزية بشقيها السياسي والإداري في العراق، بيد أن التجربة ما تزال تعاني من عدة مشكلات. وإن أحد الأسباب الرئيسة وراء ذلك هو غياب الثقافة السياسية المشجّعة للامركزية بالمعنى الحقيقي. ومن دون ثقافة سياسية رشيدة فإن تجربة اللامركزية ستبقى على حالها بلا تقدم يُذكر.

After 15 years , The experiment of decentralization in Iraq still suffering from many obstacles and problems . The important reason be his these problems is The Absence political culture encouraging to the process and without rationale political culture The decentralization in Iraq is staying as its with no development .

المقدمة:

اختط النظام السياسي العراقي مساره على منهج جديد بعد ٢٠٠٣ لإدارة الدولة والمؤسسات السياسية عبر اعتماد اللامركزية السياسية والإدارية، وعلى الرغم من وجود العديد من التشريعات القانونية، فضلاً عن الدستور لسنة ٢٠٠٥ التي تنظم عمل اللامركزية بشقيها السياسي والإداري، لكن هذه التجربة ما تزال تشوبها الكثير من المشكلات والهتات والعلل والأسباب، وإن العوامل التي تقف وراء هذه المشكلات متعددة منها: غياب العلاقة الواضحة، والتأثير الإيجابي المتبادل بين الثقافة السياسية وعمل اللامركزية.

ولأننا نعتقد أنه من دون وجود ثقافة سياسية رشيدة نؤمن فعلاً باللامركزية السياسية والإدارية وبمنطق المحاسبة، والمسؤولية، والشفافية، وفلسفة السلطة الخادمة لا الحاكمة، فإن تجربة اللامركزية في العراق ستكون عرجاء، وإن التشريعات القانونية لوحدها لا يمكن أن تقدم العلاج الوافي في غياب البيئة العقلية والثقافية التي تنفذ هذه التشريعات وتتابعها.

وسنحاول في هذا البحث مراجعة بعض الشروط المهمة ومعالجتها التي من شأنها أن تحقق التفاعل والتواصل بين الثقافة السياسية واللامركزية في العراق لغرض تحقيق المقاصد الحقيقية التي من ورائها تُعتمد اللامركزية في العراق، وهو الخدمة والإنجاز على الصعيد المحلي، ومن ثم ستنتهي ببعض الاستنتاجات والتوصيات لعلها أن تقدم شيئاً لخدمة العراق.

إن كل نظام سياسي فيه^(١) من المباني والمعاني التي تؤثر على حركة النظام السياسي وتفاعلاته التي تجعله قادراً على أداء وظائفه بالنحو السليم. فالمباني تشمل المؤسسات السياسية^(٢) والقانونية والدستورية، أما المعاني فتشمل القيم والثقافة السياسية^(٣).

وتتفاوت طبيعة النظم والمؤسسات السياسية والقانونية والدستورية باختلاف المجتمعات والدول وسياساتها وإداراتها وماهية نُخبها السياسية والاجتماعية، وتتفاوت كذلك طبيعة الثقافة السياسية باختلاف طبيعة التجربة السياسية ومساراتها لتنوع بين ثقافة سياسية مدنية رشيدة، وأخرى تقليدية أو بين تقليدية ومدنية.

وتختلف العلاقة بين المباني والمعاني باختلاف التطور السياسي للنظام، وبحسب البيئة المؤطرة له، وطبيعة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية؛ ولذلك تصنف النظم السياسية والدول تبعاً لهذه المؤثرات بين نظم سياسية رشيدة وأخرى نامية أو حتى غير ناضجة، أو هي في طور التحول والانتقال^(٤).

وعلينا أن ندرك أن السلطة أيضاً تحوي عناصر مادية وأخرى غير مادية، وطبيعة توازنه هذه العناصر وحجم التنسيق والتوفيق بينهما، أو أرجحية عنصر على آخر يحدد لنا نمط هذه السلطة وطبيعتها ومدى استجابة المواطن لها قبولاً أو خضوعاً، طوعاً أو كرهاً^(٥).

وفي الإطار الأوسع والأشمل فإن الديمقراطية ليست مؤسسات رسمية فحسب بل هي قيم ثقافية خاصة بنظرة الفرد للآخر في محيطه الاجتماعي، ونظرة الفرد للسلطة والنظام والدولة، وكيف تنظر السلطة للفرد وتعامل معه^(٦). ويرى صموئيل هينتغتون أن الديمقراطية ليست نظاماً سياسياً فحسب إنما هي قيم اجتماعية وأخلاقية وسلوكية^(٧).

وعن العلاقة بين الثقافة السياسية واللامركزية في العراق فإنه يمكن تحديد مجموعة شروط لنجاح اللامركزية التي هي نتاج التفاعل والتواصل بين الثقافة السياسية واللامركزية أو نتاج التفاسل والأبعاد المتبادل بينهما وهي:

أولاً: شروط النجاح

أ. الشروط المفاهيمية:

وتتمثل هذه الشروط بوجود اتفاق حول معاني المفاهيم المتداولة حدودها في إطار النشاط السياسي والظاهرة السياسية الخاصة باللامركزية، إذ إن من شأن هذا الاتفاق تفعيل المعالجات الصحية للمشكلات الموجودة، ولعل الخلط المفاهيمي في استخدام مصطلح حكومات الأقاليم والمحافظات في الدستور العراقي خير دليل على ذلك^(٨)، أو الخلط الحاصل للفيدرالية بكونها نهجاً لإدارة الدولة المركبة أو كونها اتجاهًا للانفصال أو التقسيم، أو تفكيك الدولة^(٩).

ب. شروط تحديد التجربة التاريخية والمستقبلية: إذ إن هذه الحدود توضح لنا طبيعة المسارات التي حددت التجربة السياسية من جذورها، وبداياتها، وطبيعة التحديات والعقبات التي واجهتها، ومدى قربها أو ابتعادها عن اللامركزية السياسية والإدارية، وكذلك طبيعة تعاملات النخبة السياسية العراقية وتوجهاتها نحو تعزيز اللامركزية أو إعاقته وتقييدها. وفي جوهر الأمر تكون من الواضح أن المدة الزمنية التي مرّت بها تجربة اللامركزية في العراق قد تفاوتت بين اللامركزية السياسية (الإقليم والفيدرالية في كردستان)، واللامركزية الإدارية (مجالس المحافظات) التي تحتاج إلى مزيد من الوقت والجهود.

ت. شروط إيمان النخبة الديمقراطية: على مستوى المركز وعلى مستوى الأطراف (اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية)، ورؤية النخب فيما إذا كانت تعبر عن نمط رجال الدولة أم نمط رجال الأحزاب والسلطة، وفيما إذا كانت متوافقة ومتلائمة مع رؤية القواعد الاجتماعية لها.

ج. شروط المقارنة الموضوعية: مع التجارب الأخرى في دول العالم المختلفة، وضرورة الاستفادة من هذه التجارب بما يؤمن التطبيق الموضوعي والناجح لإدارة اللامركزية السياسية والإدارية.

ثانياً: إن وجود الثقافة السياسية الرشيدة: سبيل مهم لإنجاح عمل إدارة اللامركزية وبنحو مؤسساتي وعلى وفق ما يأتي:

- إن مقاصد أهداف انتهاج اللامركزية في كل الدول إنما هو تحقيق النجاح لإدارة مجتمعاتها وتوفير المنجز الخدمي، والاستقرار الشامل، والأمن، والحقوق، والحريات بأشكالها، مع الفارق -طبعاً- بين دولة وأخرى. وهنا يكون من اللازم ارتباط اللامركزية بالهدف

الأساس للديمقراطية لأن اللامركزية بغياب الديمقراطية لن تؤدي مقاصدها والأهداف الحقيقية، وإن من الممكن أن نضع في أذهاننا أن الديمقراطية قد ترافق المركزية لكنها لن تكون استبدادية أو فاسدة كما هو الحال في الدول الديمقراطية الغربية.

- إن انتهاج اللامركزية على مستوى التشريع وغياب السلوك اللامركزي سيقود للوهن والضعف في التطبيق، وهذا ما نلاحظه في البيئة العراقية، إذ تعدد التشريعات، وإن عدم وضوح نصوصها في إطار عقلية ما تزال مركزية، ولعل موضوع تطبيق نقل الصلاحيات لمجالس المحافظات مثال على ذلك أو ما تزال العملية يشوبها الكثير من حالات الإخفاق على الرغم من وجود غطاء تشريعي وقانوني لها. ومن هنا يأتي دور الثقافة السياسية المساعدة والتشاركية التي تشجع المبادرة من الأدنى إلى الأعلى وليس العكس.
- إن استبدال المركزية الاستبدادية الفاشلة بمنهج اللامركزية الإدارية والسياسية ينبغي ألا يكون لصالح وجود مركزية الأطراف (المحافظات) إزاء إدارتها الجزئية (القضاء، والناحية) وإضعاف المركز الاتحادي، فالعلاقة ما بين المركز والأطراف لا بد أن تكون علاقة تنسيق وتشاور وتعاضد وليس عزل أو قمع أو انزواء.

وما نعتقده هو أن الثقافة السياسية العراقية في المركز الاتحادي -نقصد المنظومة الثقافية وليس الشخصية- ما تزال مركزية النظرة والسلوك، وأن الثقافة السياسية العراقية في الأطراف هي محصنة إزاء المركز الاتحادي وإدارته اعتقاداً منها بأنه من حقها أن تستأثر بما هو موجود داخل حدود المحافظة والإقليم، سواء أكان موارد بشرية أم مادية طبيعية. ومن شأن التضاد بين الأنماط الثقافية أن يقود للتصارع وخلق المشكلات التي تعطل الإنجاز الخدمي، وتحسين أداء المؤسسات السياسية ووظائفها بكل أشكالها.

ومن أمثلة هذا التصارع، تمديد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في ٢٠١٤/١٢/٧ إجازة محافظ الأنبار أحمد خلف الدليمي لمدة شهر واحد فاعترض مجلس المحافظة على التمديد كونه ليس من صلاحية رئيس الوزراء وهذا ما أيدته المحكمة الاتحادية^(١٠). وكذلك إقالة محافظ بغداد مدير ناحية الجسر، وطعن الأخير بقرار الإقالة أمام محكمة القضاء الإداري والمحكمة الاتحادية العليا، والحكم لصالح مدير الناحية لأنه ليس من صلاحية المحافظ إقالته من منصبه، وإنما هي من صلاحية المجلس المحلي في الناحية على أن يسبقه جلسة استجواب للشخص المعني بالإقالة^(١١).

• ما تزال الثقافة السياسية للأحزاب السياسية العراقية العاملة في إطار اللامركزية بعيدة عن منطق الظاهرة الحزبية الصحيحة والصحية، فهي تنشط مع الانتخابات، إذ تشغل للبحث عن تحالفات وتكتلات لزيادة عدد مقاعدها، ويستمر انشغالها بهذا الأمر طوال عملها في مجالس المحافظات؛ وهذا الذي يدفعنا للتساؤل هل عمل مجالس المحافظات سياسية أو مجالس خدمية بالأصل؟ والأمر المؤسف هنا هو «لم يكن مفهوم الخدمة العامة التي تصب في مصلحة المواطن هو الهدف»^(١٢) في حين أن الهدف الأساس يقتضي «ممارسة الدور التنموي في المجتمع المحلي إلى جانب الدور الخدمي، وجعل المجتمع مسؤولاً عن الحفاظ على تنمية هذه الموارد، وتطوير فرص اقتصادية وتنموية تساعد على خلق فرص عمل، وإيجاد حالة من التكامل بين الدور الخدمي والتنموي»^(١٣).

• تحديد ماهية الثقافة السياسية للمجتمع المحلي في إطار اللامركزية، وعدد المواطنين المطلعين فعلياً على خطط مجالس المحافظات أو الذين شاركوا فيها بنحو مباشر أو غير مباشر، وهل وُجد فعلاً تخطيط استراتيجي حقيقي يعتمد على إشراك المواطن على المستوى المحلي في إعداد وصياغة هذا التخطيط وصياغته.

• مدى ارتباط التخطيط الاستراتيجي بمصالح المواطنين وحاجياتهم وخدماتهم بالدرجة الأساس وبالنحو الذي يعمل على سد مؤشرات الحرمان ونوعية الحياة (الفقر، البطالة، التعليم، الحماية والضمان الاجتماعي، البنى، التنمية، السكن، مستوى المعيشة)، وكذلك ارتباط التخطيط الاستراتيجي الخدمي بمؤشر رضا الناس ومؤشرات تفشي الفساد والرشاوى، والقصور في تقديم الخدمات، وعدم تسيير معاملات المواطنين، وأخيراً مؤشر التواصل مع الجمهور وطبيعة أدوات الاتصال والتواصل بين المجالس لتحديد طبيعة المشاركة الحقيقية للمواطن في عمل المجالس^(١٤).

ثالثاً: أهمية الترتيب المؤسسي لتفعيل الخدمة في إطار اللامركزية والحاجة أيضاً إلى التربية لمؤسسة ترتبط بوجود رؤية واضحة لإعداد مواطن محلي فاعل مشارك وتأهيلهم، وهنا يمكن توظيف بعض مناهج التربية لتعزيز قيم المجتمع المحلي في إطار الهوية الواحدة.

• يحتاج هذا الترتيب المؤسسي إلى تأهيل مؤسسي للملاكات والإدارات العاملة بالقدر الذي يمكن من سيادة الرؤية الخدمية وليس السياسية في عقول العاملين في مجالس المحافظات

وأذهاهم، ويحتاج أيضاً إلى منطق التوازن المجتمعي بين مركز الإقليم أو المحافظة والأطراف فيها، وعدم حصر الخدمات في إطار المركز وإهمال الأطراف، مع ضرورة وجود معايير واضحة لتوزيع الموارد.

وكمثال على ذلك: يذكر أحد المحافظين لبغداد «أن سكان بغداد الجديدة أكبر من بعض المحافظات ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة، بينما محافظة السماوة ٨٠٠,٠٠٠ نسمة فكيف تكون المساواة بين المحافظات والدولة صرفت ٣ ملايين دولار لكل محافظة سنوياً من أجل التنظيف، وهذا المبلغ لا يسد نظافة قطاع واحد داخل مدينة الصدر»^(١٥).

• يقتضي الترتيب المؤسسي الحقيقي توافر عقلية تمتلك رؤية، للتخطيط الاستراتيجي^(١٦) سواءً اعتمدت مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، أم لا مركزية التخطيط والتنفيذ، أم لا مركزية التخطيط ومركزية التنفيذ؛ الذي يهمل هنا هو وجود رؤية واضحة وموضوعية وليس انفعالات القائمين بالأعمال ومزاجاتهم، وهذا يعني حاجة الترتيب المؤسسي للفعل المؤسسي الذي يعتمد البدائل الممكنة والخيارات المتعددة.

والحاجة الأساسية التي يحتاجها عمل مجالس المحافظات هو إدامة الثقافة السياسية الخدمية وليس السياسية، كون مجالس المحافظات خدمية وليس سياسية، وأن الصراعات السياسية الحزبية وغير الحزبية سوف تُبقي المجالس في إطار السياسة الخاطئة التي لن يُشفع لها مما تحدثنا عن تشريعات جديدة أو نقل للصلاحيات، وما تحتاجه هو منطق أن السلطة تكلف وليس تشريعاً.

الاستنتاجات:

١. إن الديمقراطية ليست القرارات الرسمية فقط بل القيم بكل أنواعها، وإن التلازم بين القرارات والقيم هو الذي يمكن أن يحقق النجاح للعمل الديمقراطي في العراق.
٢. إن التعارض بين المباني (المؤسسات) والمعاني (القيم) من شأنه أن يعطل التحول الديمقراطي من الماضي قدماً نحو التماسك الديمقراطي.
٣. لن تستطيع التشريعات القانونية وحدها أن تقدم ما نطلق عليه شرعية الخدمة والإنجاز،

- فالتشريعات مهما كانت بليغة وعظيمة ستبقى عاجزة من دون حامل ثقافي لها وثقافة سياسية مشاركة.
٤. ما يزال تطبيق اللامركزية الإدارية في العراق في أول الطريق، ويحتاج إلى مزيد من تراكم الجهود والخبرات، لغرض إيجاد نمط ناجع لتطبيقات اللامركزية الإدارية.
٥. أن الأساس المهم هو عدم الابتعاد عن المقاصد الحقيقية لتطبيق اللامركزية الإدارية، وهو تقديم الخدمة للمواطن، وإتاحة المجال له للمشاركة في إعداد السياسات العامة والخاصة بالحكم المحلي.
٦. ما تزال العقلية والثقافة المشبعة بالقيم المركزية طاغية في الحياة السياسية العراقية التي من شأنها أن تعطل التطبيق الصحيح للامركزية ولو إلى حين.
٧. إن حصر الامتيازات في المركز الاتحادي أو المركز على صعيد المحافظة أو الإقليم وترك الواجبات الضريبية والالتزامات على عاتق المواطن لن يعودا إلى وجود نتائج محدودة بشأن مستقبل عمل اللامركزية في العراق.
٨. من شأن إشراك المواطن في التخطيط والمبادرة وعرض الحقائق بكل شفافية في وضع نتائج هذه القرارات وتنفيذها ومراقبتها بالتنسيق والتشاور مع المركز الاتحادي تفعيل إمكانية الحديث عن تنمية اقتصادية على المستوى المحلي وبما يتوافق مع السياسة العامة للدولة.
٩. الحاجة إلى أ نموذج نظام مدير المدينة City-Manager^(١٧)، ويختار الشخص بهذا المنصب بناءً على خبرته الإدارية لا المحلية، فهو بمنزلة مدير شركة يعينه المشاركون فيها لكفاءته وقدراته المهنية والشخصية.

التوصيات:

١. ضرورة تفعيل التنسيق والتعاون وتنظيم المشورة بدلاً من التنازع والتصارع اللذين من شأنهما هدر مزيد من الوقت اللازم لإنجاح عمل اللامركزية والمال العام؛ بسبب غياب المراقبة والرقابة.
٢. ضرورة تهيئة ملاكات إدارية وتنفيذية وإعدادها، والتنسيق مع الكليات ذات الاختصاص لرفد مسارات اللامركزية علمياً ومعرفياً وثقافياً، ومن الضروري أيضاً إعداد مناهج التدريس في المدارس تتضمن موادّ ومفردات عن اللامركزية بأشكالها كافة.
٣. تطوير برامج دعم الشباب في إطار تفعيل الأعمال التطوعية لإنجاز أعمال خدمية وتمكينهم أيضاً.
٤. ضرورة معالجة المعوقات الإدارية والقانونية والمفاهيمية لعمل اللامركزية التي ما تزال في طور الاكتمال حتى الآن.
٥. تحقيق الأداء الرقابي وتفعيله لعمل مجالس المحافظات، وإعادة النظر في موضوع نقل الصلاحيات من المركز للمحافظات وبما يخدم المواطن.
٦. إشراك المواطنين في وضع مفردات التخطيط بما يعبر عن مضمون الاحتياجات الأساسية والخدمية للمواطنين.
٧. تعديل النظام الانتخابي بالقدر الذي يساعد في وصول أعضاء مهنيين من أصحاب الاختصاصات؛ لأن عمل مجالس المحافظات خدمي بلدي أكثر مما هو سياسي بحت.
٨. اعتماد نموذج ناجع للاتفاق المالي على مستوى المحافظة والإقليم بالطريقة التي تجعل المواطن يتفاعل مع هذا النهج.

الهوامش:

١. لتعريف النظام السياسي وأصول عمله، انظر: د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٩٨٧.
٢. المباني والمعاني هنا لا نقصد بها حروف المباني والمعاني في اللغة العربية، بل المؤسسات الرسمية (المباني)، والقيم الثقافية التي تؤثر في عمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (المعاني). ونعريف المؤسسة بأنها "اصطلاح يتضمن وجود فكرة أو عقيدة بجانب بنية أو جهاز لتطبيق هذه الفكرة". أما المؤسسة السياسية فتعرف على أنها "نوع من المؤسسات مكرسة للنشاط السياسي وهو أتماط مستقرة من العمل السياسي، ومن الرابطة السياسية، وتتضمن أدواراً وقواعد وجماعات ومناهج قائمة في المجتمعات الإنسانية. انظر: كلاً من: د. حسان العاني: علم الاجتماع السياسي، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٦، ص: ٤٤. و د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص: ٢٠٨. وفي إطار السياسة يقصد بالمؤسسة التنفيذية الإدارة العليا. انظر: د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٤٥.
٣. هناك ثلاثة اتجاهات في تعريف الثقافة السياسية، هي: التعريفات النفسية، والتعريفات الموضوعية، والتعريفات الغائبة. انظر: غي روشيه، مدخل إلى علم الاجتماع العام، الفصل الاجتماعي، تعريب: د. مصطفى دندشلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص: ١٣٧. د. عبد الحميد محمود، دراسات في علم الاجتماع الثقافي: التغيير والحضارة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٠، ص: ٦٩، وهي عند الدكتور صادق الأسود التوجهات السياسية لأكبر عدد من الأفراد في بلد ما، هذه التوجهات التي تترك آثارها في الحياة السياسية بمستوياتها المختلفة. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٨.
٤. انظر: الأزهر بوعوني، الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي، مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٢.
٥. انظر: د. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٢، ٢٠١١.

٦. انظر: د. عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، مكتبة الطليعة العلمية، المملكة الأردنية الهاشمية، ط ١، ٢٠١٣، ص: ١٥١.
٧. المصدر نفسه، ص: ١٦٦.
٨. المادة ١١٢: ثالثاً من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.
٩. انظر: د. عبد الجبار أحمد عبد الله، الفيدرالية واللامركزية في العراق، مؤسسة فردريش ايبيرت، الأردن، ٢٠١٣.
١٠. نقلاً عن صلاح جاسم صالح، صلاحيات المحافظ في العراق للمدة ١٩٥٨-٢٠١٦، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص: ١٧٢.
١١. المصدر السابق نفسه، ص: ١٥٨.
١٢. يوسف فواز الهيتي، اللامركزية في المحافظات واللامركزية في الأقاليم، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص: ١٧٩.
١٣. المصدر السابق نفسه، ص: ٥٥. وكذلك انظر ايضاً: محمد نور الدين عبد الرزاق، نظرية الحكم المحلي وتطبيقاتها في دول العالم المعاصر، مصر، ١٩٧٥.
١٤. انظر مؤسسة أم اليتيم، تقرير رصد اداء مجالس المحافظات، التقرير الأول ٢٠١٢، ص: ٩١ و ٩٦.
١٥. نقلاً عن صلاح جاسم صالح، مصدر سبق ذكره، ص: ١٦٣.
١٦. يقصد بالتخطيط "عملية عن طريقها يكيّف النظام موارده تبعاً للقوى المتغيرة الداخلية والخارجية المحيطة به، والخطة الاستراتيجية هي خطة إنمائية طويلة الأجل يحدد فيها فلسفة المنظمة، والأهداف وتعدّ الخطة الاستراتيجية بمنزلة الفلسفة التي تساعد الإدارة على الإجابة عن كثير من التساؤلات والوصول إلى قرارات مناسبة للعديد من الجوانب. انظر: د. بلال خلف السكراتة، المهارات الإدارية في تطوير الذات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥،

ص: ١٢١. والتخطيط الاستراتيجي هو عملية تنسيق الموارد المتاحة والفرص المتاحة للاقتصاد في المدى الطويل؛ لتحقيق أهداف استراتيجية يراد تحقيقها في الأجل الطويل الأمد. انظر: د. عماد محمد العاني، المدرس محمد معتوق عبود، آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٥، ص: ٦٣. علي فائق العاني، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية كمدخل في عملية التطوير التنظيمي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٨.

١٧. انظر: د. محمد محمد بدران، الإدارة المحلية: دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص: ١١٧. د. محمد أحمد إسماعيل، النظرية القانونية للدولة الفيدرالية والحكم الذاتي: دراسة مقارنة لمختلف القوانين الوضعية، مكتب الجامعي الحديث، ط ١، ٢٠١٧.

المصادر:

١. الأزهر بوعوني، الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي، مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٢.
٢. د. بلال خلف السكارتة، المهارات الإدارية في تطوير الذات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.
٣. د. حسان العاني: علم الاجتماع السياسي، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٦.
٤. د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، جامعة الموصل، ١٩٨٦.
٥. صلاح جاسم صالح، صلاحيات المحافظ في العراق للمدة ١٩٥٨-٢٠١٦، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧.
٦. د. عبد الجبار أحمد عبد الله، الفيدرالية واللامركزية في العراق، مؤسسة فرديش ايبوت، الأردن، ٢٠١٣.
٧. د. عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، مكتبة الطليعة العلمية، المملكة الأردنية الهاشمية، ط١، ٢٠١٣.
٨. د. عبد الحميد محمود، دراسات في علم الاجتماع الثقافي: التغير والحضارة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٠.
٩. د. عماد محمد العاني، المدرس محمد معتوق عبود، آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٥.
١٠. د. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠١١.
١١. غي روشيه، مدخل إلى علم الاجتماع العام، الفصل الاجتماعي، تعريب: د.مصطفى دندشلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣.

- ١٢ . د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٩٨٧.
- ١٣ . د. محمد محمد بدران، الإدارة المحلية : دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- ١٤ . محمد نور الدين عبد الرزاق، نظرية الحكم المحلي وتطبيقاتها في دول العالم المعاصر، مصر، ١٩٧٥.
- ١٥ . مؤسسة أم اليتيم، تقرير رصد أداء مجالس المحافظات، التقرير الأول ٢٠١٢.
- ١٦ . يوسف فواز الهيتي، اللامركزية في المحافظات واللامركزية في الأقاليم، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١.